

المشكلات الموقعية للصناعة في الدول العربية (العراق نموذجا)

م.م. ياسمين محمد حسين السعدي

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

أ.د. عايد جسام طعمة الجنابي

كلية الباني الجامعة

Problems industries location in Arabiy countries

((Iraq model

Yasmen Mohmed Hassein Al-Sadiy

University Imam Jaafar Al-Sadiq

Yasamen.mustafa@sadiq.edu.iq

Ayyed Jassam Toma Al-Janabi

University Buni College

Dayyed.Jassam.Toma@gmail.com

إن المشكلات الموقعية للمشروع الصناعي تبدأ حيث بداية المشروع بعمله الانتاجي الفعلي، وتتباين هذه من موقع لآخر وحسب نوع الصناعة بين مفهومي الموقع الامثل والافضل، وبالتالي مدى ديمومة وتطور المشروع الصناعي، يجب وضع معايير تخطيطية أو بدائل عدة يتم من خلالها اختيار الموقع المناسب وبضمان الحد الأدنى من المشاكل الموقعية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات، الموقعية، الصناعة، الدول العربية

Abstract

Location problems of industrial project that began when project started to product actual jobs, avdcvaiton these from location and another to kind of industry between the optimal and best location, and follow of range, continue, develop of industrial project, put planning standards or many alternatives to choose a suitable location, that to minimum of location problems. Key words: problems, localization, industry, Arab countries

المقدمة

لموقع المشروع الصناعي أو المنشأة وحتى وحدات الانتاج الصغيرة أهمية بالغة قد تحدد مصيره فيما اذا كان الموقع غير ملائماً من نواحي عديدة، خاصة المدخلات والموقع من السوق وشبكات الطرق (كلفة النقل)، التي تدخل في الكلفة الكلية للانتاج، سواء كان المشروع داخل المدن والمراكز الحضرية أو خارجها. ان المشكلات الموقعية للصناعات قد تظهر بعد مباشرة المشروع بعمله الانتاجي، نتيجة ارتباط ذلك الموقع المكاني المحدد، وقد تظهر في المدى الابدع وهذا يعود إلى عدم حساب متغير معين أو متغيرات تؤثر على استمرارية وتطور ونمو المشروع الصناعي. إذ شئنا تجاوز مصطلح الموقع الامثل Optimum Location لصعوبة تحديده، تنتقل إلى الموقع المناسب Suitable Location باعتباره الأكثر واقعية، فهناك خيارات عديدة في تحديد الحيز المكاني (الموقع والموضع) للمصانع المقترحة، وهنا هل المطلوب تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية ام تحقيق كفاءة اقتصادية، والى أي مدى يمكن اعتماد احدهما دون الآخر؟ كما ان من المهم الاختيار بين المدينة والريف مكاناً ولماذا؟ ومن المؤكد ان الموقع الافضل هو الذي يحقق عدالة وكفاءة في آن واحد^(١).

المشكلة: ما هي المشكلات الموقعية التي يعاني منها المشروع الصناعي اثناء استمراريته بالعمل والانتاج، وكيف يمكن معالجتها؟.

الفرضية: تعاني المشاريع الصناعية من العديد من المشكلات الموقعية، كالموقع من السوق، طرق المواصلات، مساحات التوسع المستقبلية، المدخلات.

أهداف البحث:

١. تحديد أهم المشكلات الموقعية للمشاريع الصناعية في محافظة بغداد والعراق.
٢. كيفية معالجة أهم المشكلات الموقعية آنياً ومستقبلاً.
٣. تقييم المواقع الحالية للمشاريع الصناعية اقتصادياً وبيئياً.
٤. إيجاد بدائل للمواقع التي تعاني من مشكلات موقعية وخاصة الملوثة وغير الاقتصادية.

مبررات إختيار البحث:

١. لمعرفة مدى ملائمة مواقع صناعات القطاع العام وما تعانيه من مشاكل موقعية.
٢. هل يكون إيجاد بدائل موقعية لبعض الصناعات مناسب من الناحية الموقعية وخاصة داخل المدن.
٣. مدى حاجة الصناعات لمساحات من الارض لأغراض التوسع المستقبلي ولأمن أمنية.

هيكلية البحث: تضمن المقدمة والمشكلة والفرضية واهداف ومبررات اختيار البحث، المبحث الاول الاطار النظري وتمثل بالمشكلات الموقعية للصناعة في الدول النامية، فيما تناول المبحث الثاني الصناعات التحويلية للقطاع العام في محافظة بغداد، المبحث الثالث الصناعات التحويلية في العراق وأخيراً النتائج والمقترحات.

المبحث الاول المشاكل الموقعية للمشاريع الصناعية

اولاً: المشاكل الموقعية

١- تواجه الصناعة في الدول النامية عدة مشاكل منها المشاكل الموقعية والتي تبدأ عند اختيار موقع المشروع إذ عند البدء بالتخطيط للموقع الصناعي لابد ان يصاحبه تخطيطاً جغرافياً يأخذ بنظر الاعتبار الإمكانات الإقليمية على أن ينصب اهتمام الجغرافي على الصناعات

الملائمة بصورة رئيسية عن طريق مميزات كل منطقة من خلال توفر عوامل قيام الصناعة التي تؤثر فيها وتؤدي الى تطورها، فليس هناك مكان ما لصناعة حتمية، كما ليس هناك مكان حتمي لصناعة ما وانما نجد وفي كل الاحوال هناك اكثر من موقع للصناعة بأعتبار لكل موقع مميزاته الخاصة فقد تكون هذه المميزات طبيعية او بشرية او اقتصادية.

٢- أن اختيار الموقع الصناعي امر يتحمل الكثير من الجهد والمال، لذا فإن مسألة الرجوع بعد اتمامه امرأ من الصعب القيام به، فالموقع الصناعي يجب أن تتوفر فيه علاقات وترابط مكاني مع بروز نماذج وانماط لهذه العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية في هذا الموقع الذي يهتم بدراسة هذه العلاقات المكانية وما يتحكم فيها من عوامل في اختيار موقع المنشأة الصناعية وعليه فأن الدراسات الميدانية التي تسبق اختيار الموقع الصناعي أهمية خاصة في تحديد موقع المشروع جغرافياً وتثبيت المساحة اللازمة وأبعادها والأخذ بنظر الاعتبار التوسع المستقبلي وهذه الفقرة من الفقرات المهمة جدا لديمومة واستمرار المشروع في المستقبل^(١).

٣- ومن ضمن دراسة الموقع يتم تحديد مقر المشروع وهو المكان المختار من بين عدة أماكن تقع ضمن مساحة الموقع وان صلاحية موقع المشروع تتغير من وقت إلى آخر حيث تتغير من وقت الى آخر حيث تتغير أنماط واساليب العيش لذا تعبر مواقع كثير من المصانع القديمة في الوقت الحاضر مواقع سيئة بينما كانت في وقت اختيارها مواقع جيدة. منذ أكثر من تسعين سنة كان وسط المدينة يعتبر أفضل موقع للمشاريع الصناعية لتوفر العمال وسهولة المواصلات وتوفر السكن ولقربه من المستهلكين أما الآن فأن صعوبة المواصلات وأزمة السكن داخل المدن والتلوث البيئي جعلت مركز المدن مكانا سيئا لإقامة المشاريع الصناعية. عند اختيار موقع المشروع الصناعي يتطلب التنبؤ بمستقبل الصناعة المعينة والكميات التي تنتج وأماكن تجمع المستهلكين في الوقت الحاضر وفي المستقبل ومع هذا فمهما كانت التنبؤات سليمة يكون من المستحيل اختيار الموقع الملائم بصورة كاملة من جميع النواحي^(٢).

٤- متطلبات النشاط الصناعي الموقعية: أن اختيار المكان للنشاط الصناعي قد يكون السبب الرئيسي في نجاحه او فشله، اما كيفية الاختيار فذو اهمية بالغة ليس فقط بالنسبة لصاحب المنشأة الصناعية بل للقطاعات الأخرى التجارية والصناعية وقطاع الخدمات. وهناك ثلاثة حقائق تقسر نمط التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأبعادها المكانية:

أولاً- معرفة مكونات الصناعة وتحديداتها في المناطق للمراحل الماضية والحالية ومعرفة التأثيرات المتوقعة في مكونات الهيكل الصناعي مستقبلاً.

ثانياً- معرفة الاسباب الرئيسية التي تقف وراء التغير في اعادة التوزيع الصناعي.

ثالثاً- تحديد مواقع ملائمة للنشاط الصناعي ضمن الاقليم أو المنطقة واجراء تحليلات للأثار المترتبة من جراء توزيع صناعات جديدة أو توسع الصناعة وما هي الأثار المترتبة على الاقليم أو المنطقة^(٣).

وتختلط انماط التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية حسب توفر متطلباتها الموضعية التنموية والموارد لقيام النشاط الصناعي وحسب طبيعته وحجمه وقد يتخذ التوزيع المكاني للنشاط الزراعي انماطاً وأشكالاً مرتبطة بعوامل وعناصر متمثلة بما يلي:

أ- **القرب من مصادر المواد الأولية:** بفضل ان يكون موقع المشروع بالقرب من مصادر المواد الأولية اذا كانت سريعة التلف كما في صناعة تعليب الخضراوات والفواكه واللحوم ومنتجات الالبان أو إذا كانت كلف نقلها كبيرة كما في صناعة الاسمنت وصناعة تكرير النفط وفي الواقع ان إنشاء المشروع بالقرب من مصادر المواد الأولية هدف قد يصعب تحقيقه فكثير من الصناعات وتعتمد على مجموعة كبيرة من المواد التي تدخل في الانتاج فقد تقع المواد الخام والمواد المصنعة والنصف مصنعة المستعملة في منتجات مشروع صناعي معين في مواقع جغرافية مختلفة وعليه وفي هذه الحالة يكون من المستحيل اختيار موقع للمشروع بالقرب منها جميعاً، اضافة إلى انه قد تعتمد بعض المشاريع الصناعية على مواد أولية مستوردة^(٤)، لذا لا تتحدد المشكلة في توفر المادة الأولية فحسب وانما بنوعية المادة الأولية أيضاً وهذا ما تناولته الكثير من نظريات الموقع الصناعي حيث صنفها weber في نظريته إلى اربع انواع هي:-

١- المواد الخام المبدولة التي يمكن الحصول عليها في كل مكان وبسعر موحد وهي قليلة التحكم بموقع المصنع.

٢- المواد الخام التي لا تفقد شيئاً من وزنها خلال عملية الانتاج والتي أيضاً تعتبر ذات تأثير قليل عند اختيار الموقع الصناعي.

٣- المواد الخام التي تعقد من وزنها عند التصنيع والتي تكون ذات قوة جذب لتوقيع المصانع وتزداد قوة الجذب كلما ازداد الفاقد منها اثناء العملية الانتاجية.

٤- المواد الخام المتواجدة في مناطق معينة^(٥).

ب- **القرب من السوق:** ان تكاليف نقل المنتجات إلى الاسواق من العوامل الهامة في اختيار الموقع المناسب للمشاريع الصناعية في كثير من الصناعات اذ ان قرب المشروع من السوق يساعد على اعطاء المستهلكين خدمات أفضل وعلى توفير جزء كبير من تكاليف النقل. وقد يصعب تحقيق إنشاء المشروع بالقرب من سوق منتجاته حيث أن المستهلكين لا يتركزون جميعا في منطقة واحدة عليه قد تلجأ الشركات الكبيرة إلى إنشاء عددا من المصانع في مواقع مختلفة بالقرب من مراكز الاستهلاك لبضائعها وتكتفي الشركات الصغيرة بالتركيز على المستهلكين في المواقع المحيطة بموقع مشروعها^(٧).

ج- **توفر القوى العاملة:** يتطلب أن تتوفر القوى العاملة اللازمة في الموقع المختار للمشروع من حيث العدد والاختصاصات والمهارات وهذا يقتضي دراسة طبيعة الموقع من حيث توفر الأفراد المؤهلين لنوع العمليات الانتاجية في الصناعة المعنية، إلا أن تنوع العمليات في كثير من الصناعات وصعوبة احتمال وجود جميع الخبرات في الموقع المختار يتطلب تعويض هذا النقص عن طريق إقامة دورات تدريبية للاختصاصات والمهارات المطلوبة وتنظيم جداول خاصة بها ولأغراض الجدوى الاقتصادية يجب تحديد الأجور لكل وظيفة، وقد يقتضي توفير الأيدي العاملة للمشاريع الصناعية اختيار مواقع لهذه المشاريع في ضواحي المدن أو في الريف، وتحدث weber عن مؤشر يمكن اعتماده في تأشير أهمية كلفة العمل وتأثيرها على تحديد الموقع الصناعي بأستخدام ما أسمها دليل كلفة العمل للوحدة المنتجة الى وزن المخرجات وكلما كان هذا المؤشر مرتفع كلما كانت قوة جذب الأيدي العاملة قوية^(٨).

د- **النقل والقرب من الطرق الرئيسية:** ان قرب المشروع من الطرق الرئيسية الجيدة يسهل عملية نقل المواد الخام الى المشروع والمنتجات منه وكذلك يسهل عملية نقل العاملين من وإلى المشروع مما يسهل الحصول على العمالة المطلوبة وكذلك التوفير في الوقت. لذلك اعتبر النقل عاملا مؤثرا في تحديد مواقع الوحدات الصناعية باتفاق الباحثين في اقتصاديات الموقع امثال فيبر ولوش وهوفر وغيرهما كما يعده البعض الخيار المناسب للحكم على صلاحية التوطن الصناعي كما تختلف وسائل النقل المطلوبة حسب طبيعة المواد المستخدمة قد تستفيد بعض المشاريع من النقل المائي لانخفاض تكاليفه وقد تتطلب بعض المشاريع نقل موادها بالنقل السريع كالكسك الحديد والنقل البري وفي بعض الاحيان النقل الجوي^(٩).

هـ- **توفر الأرض الصالحة** من العوامل المهمة توفر الأرض الصالحة في الموقع المختار حيث يتطلب توفر الأرض اللازمة لإقامة المشروع وتوسعاته المستقبلية وترتبط بهذا العامل الجوانب الآتية:

١. كبر حجم المنشأة وتعدد عملياتها.
٢. الاعتماد على مواد اولية كبيرة الحجم وتحتاج الى مساحات واسعة للتخزين.
٣. منتجات نهائية كبيرة الحجم.
٤. صناعات خطيرة تتطلب مساحات واسعة خالية للحماية.

لذا فإن الصناعة تحتاج الى مساحة من الأرض الجافة والمستوية لتقييم عليها تأسيسات مصنعها ويراعى أيضاً ان تكون مساحة إضافية تابعة لها لأحتمالات التوسع في المستقبل وتسهل الصناعات بأن يكون ثمن الارض رخيصاً^(١٠).

و- **توفر الخدمات الصناعية:** يعتبر وقوع المشروع بالقرب من مصادر الماء والكهرباء أمر هام فتوفر الماء ضروري جدا وقد تتطلب من العمليات الصناعية كميات كبيرة من المياه مثل تصفية النفط الخام. وقد يلجأ أصحاب بعض المشاريع الصناعية إلى اقامة وحدة لأنتاج القوة الكهربائية في حالة عدم وجود مصادر لتجهيز الكهرباء من الشبكات الوطنية وقد تحتاج في العمليات الصناعية كميات كبيرة من الوقود ويتطلب ان يكون موقع المشروع بالقرب من مصادر او شبكات توزيع الوقود كمحطات توليد الطاقة الكهربائية الحرارية^(١١).

ز- **توفر شبكات تصريف المياه :** من العوامل المهمة في اختيار مواقع بعض المشاريع الصناعية أن تكون بالقرب من شبكة صرف جيدة فالعمليات الصناعية ينتج عنها الكثير من المياه الملوثة وقوانين معظم الدول تحرم القاء هذه المخلفات الصناعية في الأنهار الجارية وتحتاج أكثر المشاريع الصناعية إقامة وحدات خاصة بتصفية المياه الملوثة بالمواد الكيماوية مثل المصافي وصناعة الاسمدة ويمكن استخدام هذه الماء بعد التصفية في الزراعة مثلا^(١٢).

ح - **المناخ:** قد يؤثر في اختيار مواقع من المشاريع الصناعية وبالرغم من أهمية هذا الموضوع أصبحت في الحاضر اقل مما كانت عليه منذ عشرات السنين بسبب إمكانية التحكم وبكلف معقولة في درجة الحرارة والرطوبة والتهوية والأتربة والدخان داخل المصانع الا انه من

الضروري معرفة المناخ والظروف الجوية في الموقع المختار وغالباً ما تفرض الحكومات القوانين الخاصة بالموقع الصناعي بأشياء المصانع بموقع يعاكس اتجاه الرياح السائدة لأي بلد وذلك لتجنب الادخنة الصادرة من المصنع.

ط- الضرائب: تؤثر الضرائب التي تفرضها الحكومات الى حد ما في اختيار موقع المشروع فقد تعتمد الحكومات الى فرض ضرائب على أرباح المشاريع المقامة في المدن بنسبة أكثر من المشاريع المقامة في الريف وعلى المشاريع في المدن المتطورة أكثر من المشاريع في المدن الأقل تطوراً.

ي- القوانين: من العوامل الهامة في اختيار الموقع دراسة القوانين التي تخضع لها المنطقة المعنية فقد تؤثر القوانين في المنطقة على خطط البناء والتوسعات التي يحتاجها المشروع مستقبلاً كما يجب معرفة فيما اذا كانت هناك تحريم اقامة بعض الصناعات في مناطق معينة وخاصة اذا كانت من الصناعات الملوثة (١٣).

المبحث الثاني الصناعات التحويلية – القطاع العام. محافظة بغداد / ٢٠١٩

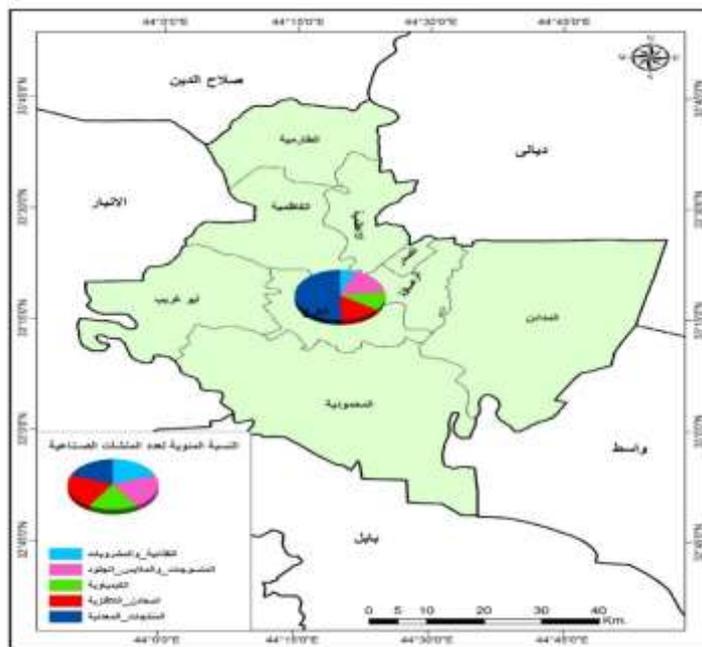
نظراً لتركز العديد من الصناعات التحويلية ضمن محافظة بغداد للقطاع العام وحسب ما جاءت به البيانات المذكورة ضمن هذا المبحث، وبمعيار عدد المشاريع الصناعية والايدي العاملة، فإن تخصيص هذا المبحث من الالاهمية التي من خلالها يتم تحليل البنية الصناعية في هذه المحافظة وآثارها المختلفة ومنها الموقعية، حيث يقع العديد من هذه الصناعات داخل المدينة مما تكون له آثار بيئية سلبية، فضلاً عن المستويات العالية للتركز الصناعي مقارنة بمحافظات القطر الاخرى، من جانب آخر فإن تركيز هذه الصناعات كان بسبب حجم السوق لهذه المحافظة ووجود الايدي العاملة وحجم الاستثمارات، فضلاً عن توفر البنى التحتية والخدمات والوفورات الاقتصادية التي توفرها البيئة الصناعية، لكن ذلك إنعكس في أغلب جوانبه على البيئة وأصبحت أغلب المواقع الصناعية غير ملائمة خاصة داخل المدينة، مما يضطر إلى اعادة النظر في بعض مواقع هذه الصناعات كما حصل في بلدان أخرى وخاصة الدول الصناعية المتقدمة . اذن تظهر المشكلات الموقعية جلية في المحافظة وبالتحديد الصناعات الملوثة وشبه الملوثة، ولهذا حدد هذا المبحث لمعرفة مستويات التركيز الصناعي وما هي المشكلات التي تعاني منها الصناعات.

أولاً: التوطن الصناعي بمعيار عدد الصناعات (المنشآت) وفق المعيار الدولي لتصنيف الصناعات التحويلية (ISIC)، يظهر لنا الجدول (١) مستويات توطن وتوطين المشاريع الصناعية في محافظة بغداد للعام ٢٠١٩، وخريطة (١) التي تبين النسبة المئوية لعدد المنشآت الصناعية حيث احتلت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة المرتبة الاولى ب(٣٩) مشروعاً صناعياً من المجموع الكلي لها في ذلك العام (٧٧) مشروعاً صناعياً ونسبة (٥٠,٦٤٩%) وجاءت بالمرتبة الثانية مشاريع صناعية المنسوجات والملابس والجلود بنسبة (١٦,٨٨٣%) بعدد من المشاريع بلغ (٣٣) مشروعاً صناعياً ، وثالثاً كانت مشاريع صناعة المعادن اللافلزية (الانشائية) عدا النفط بواقع (١٢) اثنا عشر مشروعاً واحتلت النسبة (١٥,٥٨٤%)، أما الصناعات الكيماوية والنفط والبلاستيك، فقد احتلت المرتبة الرابعة ب(٨) مشاريع صناعية ومثلت ما نسبته (١٠,٣٨٩%)، وجاءت خامساً مشاريع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فكان عدد مشاريعها الصناعية (٥) خمسة مشاريع فقط، ومثلت نسبة (٦,٤٩٤%). أما فروع الصناعات الاخرى فقد يظهر الجدول ليس لها مشاريع صناعية للقطاع العام لسنة ٢٠١٩ وحسب مصادر البيانات من وزارة الصناعة والمعادن وشملت مشاريع صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الورق ومنتجاته ، والصناعات الاساسية للمعادن غير الحديدية، الصناعات التحويلية الاخرى، وقد يعود السبب إلى توقف هذه المشاريع نتيجة ظروف ما بعد الاحتلال ٢٠٠٣ السياسية والامنية والاقتصادية، وعدم وضع خططاً تنموية للنهوض بقطاع الصناعة عموماً، فضلاً عن عمليات التخريب والاهمال للعديد من هذه المشاريع لحد الآن.

ت	القطاع الصناعي	عدد المنشآت	النسبة المئوية %١٠٠
١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥	٦,٤٩٤
٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٣	١٦,٨٨٣
٣	صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الاثاث	-	-
٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	-	-
٥	صناعة الكيماويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك	٨	١٠,٣٨٩
٦	صناعة المعادن اللافلزية عدا النفط	١٢	١٥,٥٨٤
٧	الصناعات الاساسية للمعادن غير الحديدية (صهر، سباكة، درفلة، المنيوم)	-	-
٨	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٣٩	٥٠,٦٤٩
٩	الصناعات التحويلية الاخرى	-	-
	المجموع	٧٧	%١٠٠

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التخطيط والدراسات، شعبة المعلوماتية والاحصاء، ٢٠٢٠، الكتاب المرقم ٣٥٥٥٣ في ٢٠٢٠/١٢/٢ - الجدول من تنظيم الباحثة

خريطة (١) المنشآت الصناعية في محافظة بغداد بمعيار عدد المنشآت الصناعية لعام (٢٠١٩)



- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط ونظم المعلومات، خريطة العراق الإدارية، مقياس الرسم ١/١٠٠٠,٠٠٠ لعام ٢٠١٨.

- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

جدول (٢) عدد العاملين في الصناعات/ القطاع العام - بغداد ٢٠١٩ (التحويلية) حسب التصنيف الدولي للصناعات ISIC

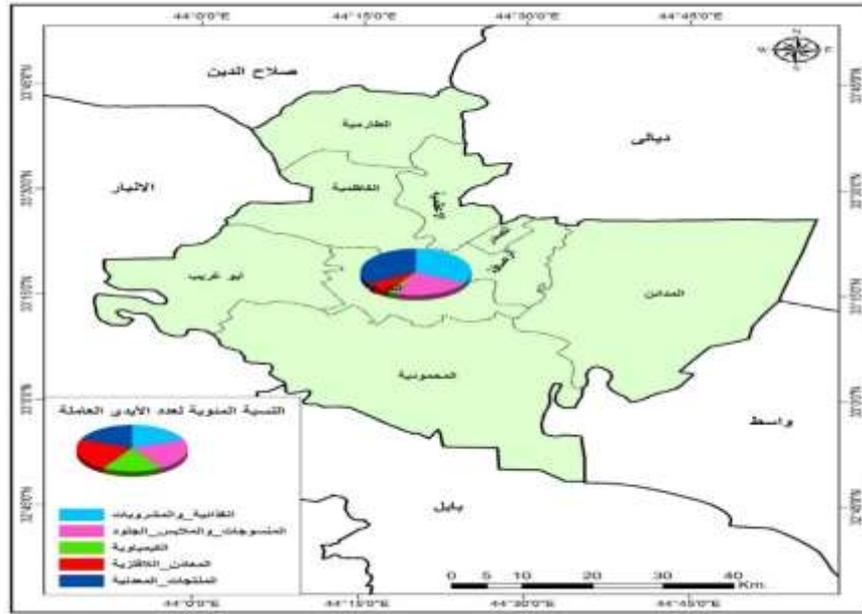
ت	القطاع الصناعي	عدد العاملين الدائمين	النسبة المئوية %١٠٠
١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٦٩٦	٣١,٤١٩
٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٥٤٥٣	٢٥,٥٨٧
٣	صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الاثاث	-	-
٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	-	-
٥	صناعة الكيماويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك	٥٤١	٢,٥٣٩
٦	صناعة المعادن اللافلزية عدا النفط	١٦٤٠	٧,٦٩٦
٧	الصناعات الاساسية للمعادن غير الحديدية (صهر، سباكة، درفلة، المنيوم)	-	-
٨	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٦٨٩٢	٣٢,٣٣٩
٩	الصناعات التحويلية الاخرى	-	-
	المجموع	٢١٣١٢	%١٠٠

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التخطيط والدراسات، شعبة المعلوماتية والإحصاء، ٢٠٢٠ حسب الكتاب المرقم ٣٥٥٥٣ في ٢٠٢٠/١٢/٢.

- الجدول من تنظيم الباحث.

ثانياً: التوطن الصناعي بمعيار عدد العاملين

في الإشارة إلى الواقع الصناعي (المشاريع الصناعية) الآن، أي لغاية ٢٠٢٠ في العراق ومحافظة بغداد كنموذج، يظهر لنا الجدول (٢) وبمعيار الايدي العاملة مستويات البنية المكانية والقطاعية للصناعة التحويلية للقطاع العام بأعتبره القائد للصناعة الوطنية والمحفز لها، من خلال تحريك القطاع الخاص الصناعي والمختلط والتعاوني ايضاً، فبإضافة هذا المعيار يضاف للمعيار الاول (عدد المشاريع الصناعية) للتأكيد على واقع حال الصناعة العراقية الان والتي يراد لها التأخر عن ما يجري من قفزات نوعية في العالم وخاصة في دول جنوب شرق آسيا، وقد يعود ذلك لعوامل داخلية وخارجية. وبالعودة إلى الجدول (٢) نجد ان مشاريع صناعة المنتجات المعدنية المهنية، كانت أولاً بعدد العاملين الذي بلغ (٦٨٩٢) وأحتل نسبة (٣٢,٣٣٩٪)، تليها مشاريع الصناعات الغذائية التي مثلت ما نسبته (٣١,٤١٩٪) وبعدد عاملين (٦٦٩٦)، وقد يعود ذلك للقطاعين المذكورين بسبب الحاجة الكثيفة ربما من الايدي العاملة، اما قطاع المنسوجات والملابس والجلود فقد إحتل المرتبة الثالثة بعدد من الايدي العاملة بلغ (٥٤٥٣) وكانت النسبة (٢٥,٥٨٧٪)، وعادة ما يحتاج هذا القطاع إلى ايدي عاملة كثيفة، وكما مبين في خريطة (٢) التي مثلت عدد العاملين في الصناعات في محافظة بغداد. وفي المرتبة الرابعة جاءت مشاريع صناعة المعادن اللافلزية عدا النفط (الانشائية)، فمثلت ما نسبته (٧,٦٩٦٪) من الايدي العاملة، وكان عدد العاملين فيها على الملاك الدائم (١٦٤٠) من مشاريع القطاع العام الصناعي. وتأتي الصناعات الكيماوية بمشاريعها في المرتبة الخامسة بعدد العاملين في القطاع العام الذي بلغ (٥٤١) وبنسبة (٢,٥٣٩٪) أما القطاعات الصناعية الاخرى (الاربعة) فلا يوجد مؤشر لعدد العاملين فيها مثلما هو الحال بمعيار عدد المشاريع الصناعية المذكورة آنفاً.



- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط ونظم المعلومات، خريطة العراق الإدارية، مقياس الرسم ١/١٠٠٠٠٠٠٠، لعام ٢٠١٨.

- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٢)

ثالثاً: الواقع الاقتصادي للصناعات

من الجدول (٣) يظهر الواقع أو الحالة الاقتصادية للصناعات في محافظة بغداد وللقطاعات الصناعية المختلفة وفي ظل الظروف ما بعد ٢٠٠٣، حيث توقفت العديد من الصناعات، فضلاً عن معوقات الحصول على المواد الأولية ومشاكل السوق والحصول على الاموال اللازمة لتيسير عمليات الانتاج والصيانة وتطوير خطوط الانتاج والبنى التحتية، والادارات غير المتخصصة في المجال الصناعي في أغلبها والفساد الذي انهك وأخر التطور الصناعي. ومن خلال الشكل (١) وبيانات الجدول يتضح عدد المشاريع الصناعية لكافة القطاعات (٧٦) مشروعاً، يقع في مقدمتها الصناعات الميكانيكية (٢٣) مشروعاً، يليه الصناعات الكهربائية والنسيجية بواقع (١٤) مشروعاً لكل منهما، تأتي بعدها الصناعات الانشائية (١٠) مشاريع، وأخرها الصناعة للاسمدة والبتروكيماوية حيث مشروع واحد فقط للقطاع العام. أما المؤشرات الاقتصادية (المصاريف، الإيرادات، كلفة الانتاج) فيظهر ان المصاريف دائماً ولكل القطاعات هي أعلى من الإيرادات، فعلى سبيل المثال الصناعات الانشائية كانت مجموع المصاريف (٣٨١٣٨٠) بينما الإيرادات بلغت (١٠٤٨٠٦). الصناعات الميكانيكية بلغت مصاريفها (١١٠٦٢٦٣) مليون مقابل (٤٣٩٥٧٥) مليون دينار الإيرادات، وهكذا بالنسبة لبقية القطاعات الصناعية الأخرى، اما كلف الانتاج الاجمالية فقد تباينت من قطاع لآخر، فكان الأعلى في الصناعات الميكانيكية (٣٠٩٤٣٤) مليون دينار وأقلها في صناعة الاسمدة والبتروكيماويات (١٧٩٧٥) مليون دينار.

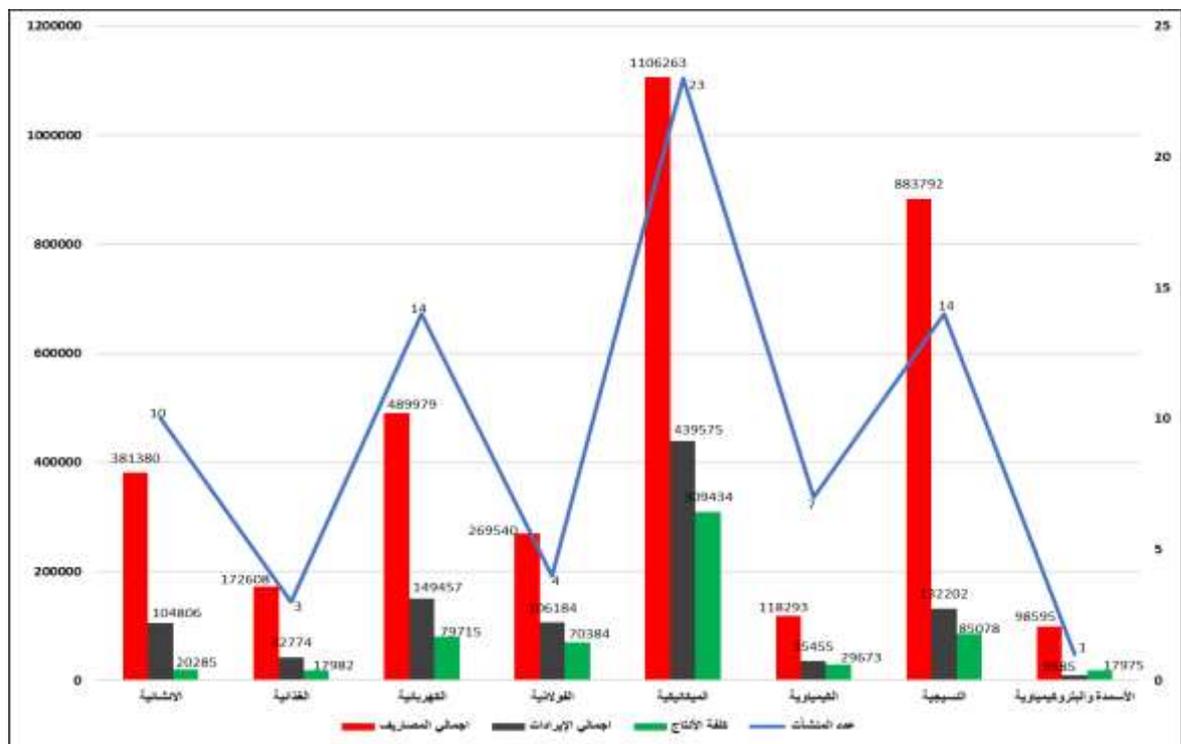
جدول (٣) إجمالي المصاريف والإيرادات وكلفة الانتاج للمشاريع الصناعية/ محافظة بغداد - للعام ٢٠١٩ / القطاع العام وحسب القطاعات الصناعية (مليون دينار)*

ت	القطاع الصناعي	عدد المشاريع الصناعية	إجمالي المصاريف	إجمالي الإيرادات	كلفة الانتاج
١	الصناعات الانشائية	١٠	٣٨١٣٨٠	١٠٤٨٠٦	٢٠٢٨٥
٢	الصناعات الغذائية	٣	١٧٢٦٠٨	٤٢٧٧٤	١٧٩٨٢
٣	الصناعات الكهربائية	١٤	٤٨٩٩٧٩	١٤٩٤٥٧	٧٩٧١٥
٤	الصناعات الفولاذية	٤	٢٦٩٥٤٠	١٠٦١٨٤	٧٠٣٨٤

٣٠٩٤٣٤	٤٣٩٥٧٥	١١٠٦٢٦٣	٢٣	الصناعات الميكانيكية	٥
٢٩٦٧٣	٣٥٤٥٥	١١٨٢٩٣	٧	الصناعات الكيماوية	٦
٨٥٠٧٨١	١٣٢٢٠٢,٢	٨٨٣٧٩١,٩	١٤	الصناعات النسيجية	٧
١٧٩٧٥	٩٥٨٥	٩٨٥٩٥	١	صناعة الاسمدة والبتروكيماويات	٨
			٧٦	المجموع	

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التخطيط والدراسات - وحدة المعلوماتية والاحصاء، بيانات عام ٢٠١٩.
- الجدول من عمل الباحث.

شكل (١) الواقع الاقتصادي للمشاريع الصناعية في محافظة بغداد لعام (٢٠١٩) بمعايير اجمالي المصاريف والايادات وكلف الانتاج وعدد المنشآت .



المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن _ دائرة التخطيط والمتابعة _ شعبة المعلوماتية والاحصاء _ ٢٠١٩

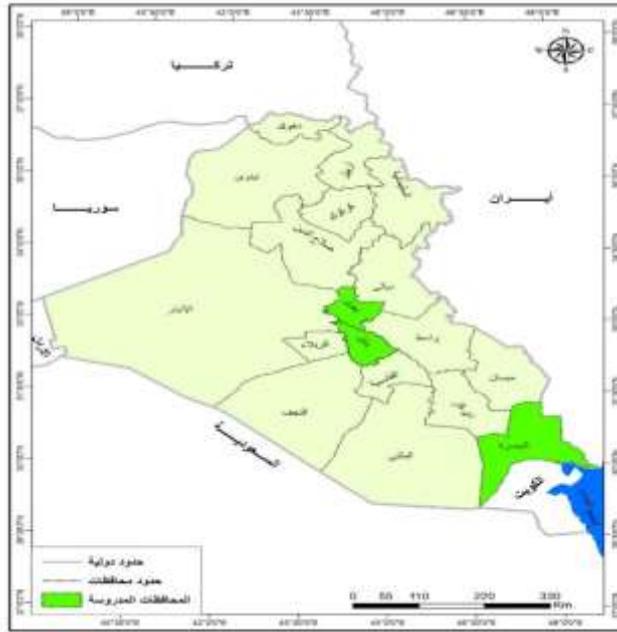
٢- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣)

المبحث الثالث الصناعات التحويلية في العراق لعام ٢٠١٩ / القطاع العام (نماذج لبعض المحافظات)

لدراسة الصناعة التحويلية في العراق وبنيتها وانماط التوطن الصناعي وكيفية إختيار مواقع الانتاج الصناعي وما هي أهم عوامل ذلك التوطن، ثم اختيار نماذج لذلك في بعض المحافظات حيث تتوطن الصناعات التحويلية للقطاع العام وهي من الصناعات الكبيرة الحجم من حيث الانتاج والايدي العاملة ورؤوس الاموال المستمرة وغيرها من المعايير، وعند دراسة هذه النماذج يجري التحليل الوقعي يؤشران أهمها القرب من شبكة الطرق الرئيسية وتوفر الايدي العاملة والاراضي لأحتمالات التوسع، فضلاً عن القرب من الاسواق. وبالتالي ما الذي تعانيه هذه الصناعات المختارة للدراسة من مشكلات موقعية، هل في طبيعة الموقع الحالي، أم الاعتماد على مواد أولية محلية قريبة من الموقع، أم حجم السوق وهل انها تعاني من مشكلة كيفية تصريف المنتجات بالارتباط بشبكة الطرق أو الاسواق معاً، وهل تعاني من المساحات للأرض

الخاصة بها لأغراض التوسع المستقبلية، وما هي الحلول الآتية والبعيدة لما تعانيه في كافة هذه المحددات. وخريطة (٣) حيث تبين التوطن الصناعي لهذه النماذج المختارة للدراسة وهي (بغداد، بابل، البصرة).

خريطة (٣) التوطن الصناعي بمعيار عدد المشاريع الصناعية لمحافظة (بغداد، بابل، البصرة) كنموذج للعراق لسنة ٢٠١٩



- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط ونظم المعلومات، خريطة العراق الإدارية، مقياس الرسم ١/١٠٠٠,٠٠٠، لعام ٢٠١٨. من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (٤، ٥، ٦)

أولاً- محافظة بغداد من الجدول (٤) يظهر أن الصناعات التحويلية قد تركزت بشكل كبير في المحافظة سواء داخل المدينة أو خارجها، وربما يعود ذلك إلى حجم السوق الكبير الذي تمثله مدينة بغداد وتوفر الأيدي العاملة المختلفة مستوياتها الفنية والتكنولوجية كذلك دور الاستثمارات الحكومية، وعند النظر للجدول وحسب البيانات المتوفرة من قبل وزارة الصناعة والمعادن لعام ٢٠١٩ نجد ان هناك (٣٨) مشروعاً صناعياً، ومن ضمنها مشاريع (٧) لمحافظة أخرى وحسب أنواع الصناعات المتوطنة في المحافظة، وفي هذا الاطار ولدراسة وتحليل هذه الصناعات وما تعانيه من مشكلات موقعية أخذت ثلاثة معايير هي:

١- عدد المشاريع الصناعية.

٢- المواقع الصناعية.

٣- المساحات الخاصة بالمشاريع الصناعية. وفي تحليل للجدول ترى أولاً ان الصناعات الفولاذية تمثلت بثلاثة مشاريع توطنت في مواقع ثلاثة في التاجي والرصافة والوزيرية، وبلغت مجموع المساحات المخصصة لها (٢٦٨) دونم إحتل المصنع الاول المرتبة الاولى بمساحة (٢٥٠) دونم وبنسبة (٩٣.٣%) من مجموعة المساحة. أما الشركة العامة للصناعة الكهربائية وكما مبين في الشكل (٢)، فقد تمثلت بـ (٧) مشاريع صناعية جميعها تقع في محافظة بغداد (الوزيرية، التاجي) وكانت مجموع المساحات من الارض التي تشغلها (٤٦٣) دونم، حيث إحتل مشروع العز في منطقة التاجي المساحة الاعلى (٣٨٣) دونم وبنسبة (٨٢.٧%) من مجموع المساحة.

جدول (٤) الصناعات في محافظة بغداد- القطاع لعام ٢٠١٩ حسب عدد المشاريع الصناعية والمساحات والمواقع

ت	نوع الصناعة	المشاريع الصناعية	المواقع	المساحات (دونم)	النسبة المئوية %
١	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	مصانع وبنيات الشركة	التاجي	٢٥٠	٩٣,٣%
		معمل العلامات المرورية	الرصافة	١٠	٣,٧%
		معمل الاعمدة المرورية	الوزيرية	٨	٣%

٢	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية	المحركات والاجهزة المنزلية	الوزيرية	٤	٠,٨%
		مصنع المكيفات	الوزيرية	٦	١,٣%
		المولدات والمحركات	الوزيرية	١	٠,٢%
		المحطات الصندوقية	الوزيرية	٤	٠,٨%
		المحطات الكهربائية	الوزيرية	٢	٠,٤%
		المصابيح	التاجي	٦٣	١٣,٦%
		العز	التاجي	٣٨٣	٤٦٣
٣	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	الادارة العامة	بغداد	١٨	١,٦%
		الرشيد/ زيوت	بغداد	٤٠	٣,٥%
		المأمون/ زيوت	بغداد	٦٨	٥,٩%
		الأمين/ زيوت	بغداد	٣٠	٢,٦%
		الفارابي/ زيوت	بغداد	٧	٠,٦%
		الامام علي الهادي/ زيوت	ميسان	٤٣	٣,٧٦%
		المنصور/ زيوت	صلاح الدين/ بيجي	١٧١	١٤,٩٦%
		النشا	بابل/ هاشمية	٢٣	٢%
		ألبان أو غريب	بغداد- أبوغريب	٢٣٤	٢٠,٧%
		مصنع حليب الاطفال	بغداد- أبوغريب	٦٧	٥,٨٦%
		ألبان الديوانية	الديوانية	٨٠	٧%
		ألبان الموصل	الموصل	٣٤	٢,٩٧%
		التبوغ والسكائر	بغداد	١٩	١,٦٦%
		نصر/ التبوغ والسكائر	بغداد	٤٩	٤,٢٨%
		مصنع قصب السكر	ميسان	١٦٠	١٤%
مصنع السكر	الموصل	١٠٠	١١٤٣		
ت	نوع الصناعة	المشاريع الصناعية	المواقع	المساحات (دونم)	النسبة المئوية %
٤	الشركة العامة للصناعات التعدينية	المنتجات الانشائية	بغداد	١١٢	-
		التعدين الحراري	بغداد	ضمن موقع المنتجات الانشائية	-
		الراتنجات	بغداد	٥٣٣	٩٠,٨٠%
		الاحبار	بغداد	-	-
		الصوف الصخري	بغداد	٤٥	٧,٦٧%
		الاستخراج المعدني	بغداد	-	-
		الثغر	البصرة	١	٠,٣٧%
		الرماح	الموصل	-	-
		ابن سينا	بغداد	٨	٥٨٧
٥	مصنع الهيدرونيك	بغداد	٣٣	٢٧,٩٧%	
		بغداد	١٩	١٦,١٠%	

٥٤,٢٨ %	٦٤	بغداد- أبو غريب	مصنع الميكانيك والكهرباء	الشركة العامة للصناعات الهيدرووليكية
١,٧ %	١١٨	النهضة/ بغداد		
٣٨				المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن- دائرة التخطيط والدراسات- شعبة المعلوماتية والاحصاء
بيانات لعام ٢٠١٩.

الجدول من عمل الباحث.

شكل (٢) نسب المساحة للشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية في محافظة بغداد لعام (٢٠١٩)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٤)

أما الشركة العامة للمنتوج الغذائية التي ضمت (١٦) مشروعاً صناعياً أغلبها في محافظة بغداد (٩) مشاريع و(٧) مشاريع توزعت على محافظات نينوى، صلاح الدين، ميسان، بابل، وأخذت جميع المشاريع الصناعية للقطاع العام مساحات مجموعها (١١٤٣) دونم، موزعة كما في الجدول، وكانت أكبر المساحات التي شغلها مشروع ابو غريب للألبان (٢٣٤) دونم وبنسبة (٢٠.٧%) من مجموع المساحة الكلية، وأقلها مشروع زيوت الفارابي - بغداد (٧) دونم وبنسبة (٠.٦%). كما موضح في الشكل (٣).

شكل (٣) نسب المساحة للشركة العامة للمنتوجات الغذائية في محافظة بغداد لعام ٢٠١٩



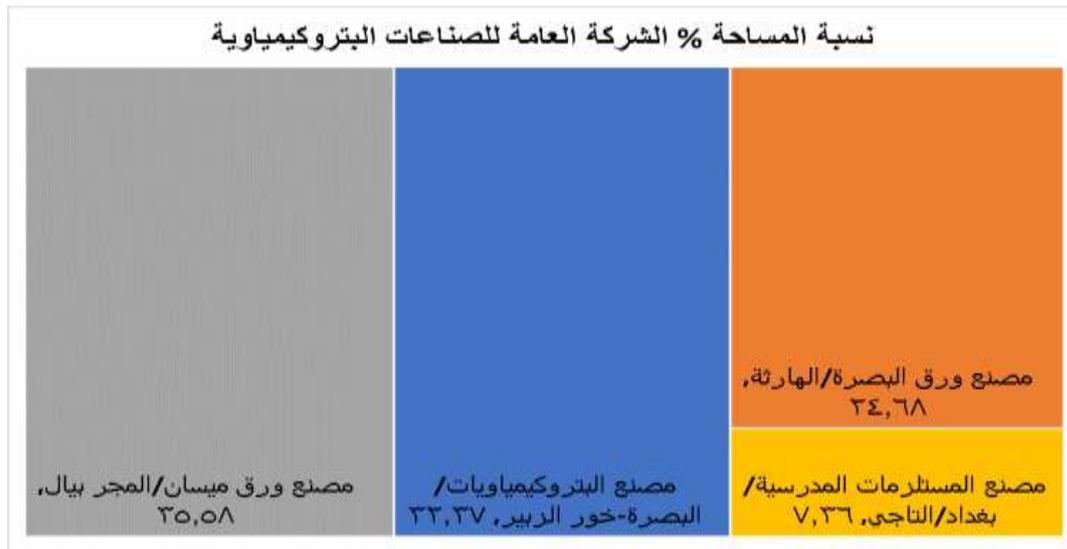
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٤)

والشركة العامة للصناعات التعدينية تمثلت بـ (٩) مشاريع وبمساحة مجموعها (٥٨٧) دونم، وشغل معمل الراتنجات - بغداد مساحة (٥٣٣) دونم لوحد ونسبة (٩٠,٨٠٪) الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية شملت مشاريع وبمساحة مجموعها (١١٨) دونم، كان لمعامل ابو غريب النسبة الاكبر (٥٤,٢٨٪).

ثانياً - محافظة البصرة: الجدول (٥) يظهر ثلاثة شركات استراتيجية قد توطنت في هذه المحافظة وقد ضمت (١٢) مشروعاً صناعياً، الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، لديها أربعة مصانع شغلت مساحة (١٩٠٣) دونم، وكان لنصيب مصنع ورق ميسان الحصة الاكبر (٦٧٧) دونم ونسبة (٣٥,٥٨٪)، والتي مثلت بالشكل (٤) والشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية ضمت مصنعين وبمساحة (١٨٠٠) دونم، كان لمقر الشركة في خور الزبير المساحة الاكبر (١٦٠٠) دونم ونسبة (٨٨,٨٨) وأخيراً الشركة العامة للحديد والصلب التي يتبعها (٦) مشاريع صناعية، كان لمشروع الاسناد الهندسي - بغداد - خان ضاري المساحة الاكثر (١٠٠٠) دونم ونسبة (٧٦,٢٨٪) من مجموع المساحة الكلية لمشاريع الشركة البالغة (١٣١١) دونم، وأقلها مساحة مصنع الصلب - بصرة - خور الزبير (٩) تسعة دونم فقط ونسبة (٠,٦٩٪). والشكل (٥) يوضح ذلك. جدول (٥) الصناعات في محافظة البصرة - القطاع لعام ٢٠١٩ حسب نوع الصناعة وعدد المشاريع والمواقع والمساحات

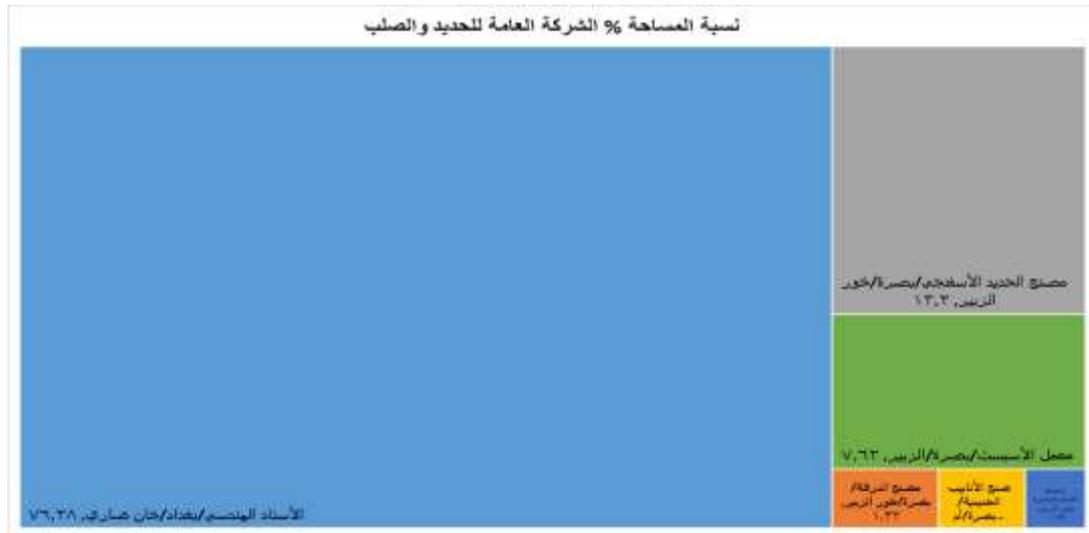
ت	نوع الصناعة	المشاريع الصناعية	المواقع	المساحات (دونم)	النسبة المئوية %
١	الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية	مصنع البتروكيمياويات	البصرة - خور الزبير	٦١٦	٣٢,٣٧٪
		مصنع ورق البصرة	البصرة - الدير - الهارثة	٤٧٠	٢٤,٦٨٪
		مصنع ورق ميسان	ميسان - المجد الكبير	٦٧٧	٣٥,٥٨٪
		مصنع المستلزمات المدرسية	بغداد - التاجي	١٤٠	٧,٣٦٪
٢	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية	مقر الشركة	بصرة - خور الزبير	١٦٠٠	٨٨,٨٨٪
		مصنع الاسمدة	بصرة - ابو الخصيب	٢٠٠	١١,١١٪
٣	الشركة العامة للحديد والصلب	مصنع الصلب	بصرة - خور الزبير	٩	٠,٦٩٪
		مصنع الدرفلة	بصرة - خور الزبير	١٦	١,٢٢٪
		مصنع الحديد الاسفنجي	بصرة - خور الزبير	١٧٣	١٣,٢٠٪
		مصنع الانابيب الحديدية	بصرة - أم قصر	١٣	٠,٩٩٪
		الاسناد الهندسي	بغداد - خان ضاري	١٠٠٠	٧٦,٢٨٪
		معمل الاسيست	بصرة - زبير	١٠٠	٧,٦٢٪

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التخطيط والدراسات - شعبة المعلوماتية والاحصاء بيانات لعام ٢٠١٩. الجدول من عمل الباحث. شكل (٤) نسبة المساحة الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية في محافظة البصرة لعام (٢٠١٩)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)
شكل (٥) نسب المساحة الشركة العامة للحديد والصلب في محافظة البصرة لعام (٢٠١٩)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)

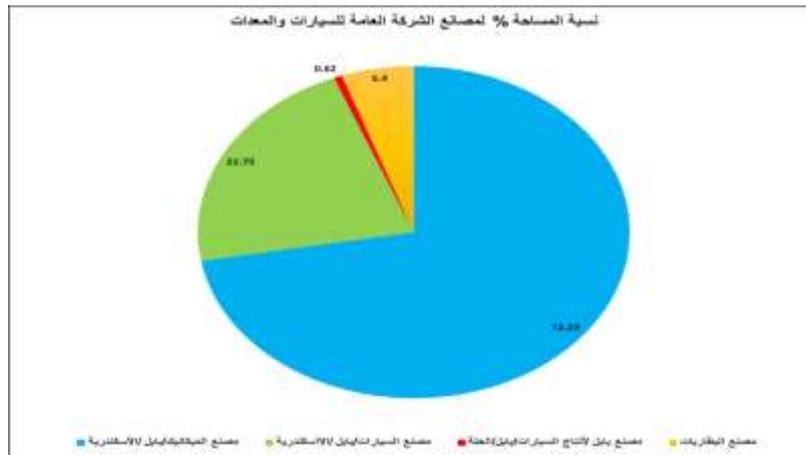


ثالثاً: محافظة بابل: من الجدول (٦) يظهر مستوى التوطن الصناعي في المحافظة حيث تعد متميزة صناعياً لوجود عدة صناعات مهمة للقطاع العام أهمها الصناعات الميكانيكية المتمثلة بالشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات، بمشاريعها الأربعة المذكورة، فضلاً عن صناعة النسيج الناعم في مدينة الحلة، سمنت سدة الهندية، صناعات كيمياوية في مدينة المسيب، الحرير الصناعي في سدة الهندية^(٤). المشاريع الأربعة الاستراتيجية وهي مصنع الميكانيك، السيارات والابدان، مصنع بابل لأنتاج السيارات وخدمات ما بعد البيع، البطاريات في بغداد (مصنعين في أبي غريب والوزيرية) شغلت هذه المصانع مساحة مجموعها (١٤٦٢) دونم، وكانت النسبة الأكبر لمصنع الميكانيك (٧٢,٢٣%) من مجموع المساحة الكلية، تليها نسبة (٢١,٧٥%) مثلها مصنع السيارات والابدان، وأقلها مسحة مصنع بابل لأنتاج السيارات وخدمات ما بعد البيع، أما مصانع البطارية التي تدخل كسلعة وسيطة في صناعة السيارات أو المكمل لها، فقد تمثل بمساحة (٧٩) دونم ونسبة (٥,٤%) من مجموع المساحة عندما تأخذ معيار المساحة مقاسة بالدونم كوحدة قياس، وكما موضح في الشكل (٦)، فإن ذلك يرتبط بالمشاكل الموقعية للصناعة عموماً لما تتطلبه من أرض لفعاليتها المختلفة من عمليات الانتاج والتخزين والعرض والادارة والصيانة فضلاً عن التوسعات المستقبلية للصناعة، فإذا استفذت المساحات فقد تلجأ إلى التوسع العمودي وكذلك الافقي مما يزيد من كلف الانتاج ويخفض من الإيرادات ويقلل الأرباح، وهذا يسري على جميع الصناعات التحويلية اذا كان هدفها التطوير وتحسين المنتج ومنافستها في الاسواق. وقد تكون من المشكلات الموقعية موقعها من طرق المواصلات والاسواق والمواد الأولية والحصول على ايدي عاملة متقدمة فنياً وعلمياً.

نوع الصناعة	المشاريع الصناعية	المواقع	المساحات (دونم)	النسبة المئوية %
الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات	مصنع الميكانيك	بابل - الاسكندرية	١٠٥٦	٧٢,٢٣%
	مصن السيارات ومصنع الابدان	بابل - الاسكندرية	٣١٨	٢١,٧٥%
	مصنع بابل لأنتاج السيارات وخدمات ما بعد البيع	بابل - الحلة	٩	٠,٦٢%
	مصنع البطاريات	بغداد - الوزيرية و ابو غريب	٧٩	٥,٤٠%
المجموع	٤	بابل + بغداد	١٤٦٢	١٠٠%

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن - التخطيط والمتابعة - شعبة المعلوماتية والاحصاء بيانات عن الصناعات التحويلية - القطاع العام ٢٠١٩.
- الجدول من عمل الباحث.

شكل (٦) المشاريع الصناعية في محافظة بابل لعام (٢٠١٩) حسب نسب المساحة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٦)

النتائج والمقترحات

أولاً- النتائج

- ١- من المشاكل الموقعية للصناعة بأختيار الموقع من بين عدة مواقع بديلة وهل ان الاختيار النهائي هو الامثل على المدى البعيد ام قد يواجه مشاكل محددة خاصة اذا كان الموقع داخل المدن.
- ٢- من حقائق التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية، معرفة مكونات الصناعة وتحديد مكانها مكانياً، ما هي الاسباب وراء إعادة التوقع الصناعي، وتحديد مواقع ملائمة للنشاط الصناعي ضمن الاقليم وماهي الآثار المترتبة لذلك.
- ٣- لقد أخذت محافظة بغداد وكمبجث منفصل لتركز العديد من الصناعات التحويلية للقطاع العام وبمعياري عدد المشاريع الصناعية والايدي العاملة.
- ٤- مثلت محافظة بغداد المرتبة الاولى بعدد المشاريع الصناعية (٣١) مشروعاً صناعياً للقطاع العام وهذا يمثل تركزاً صناعياً عالياً.

٥- هناك العديد من المشاريع الصناعية متوقفة عن العمل بسبب ظروف الاحتلال الأمريكي، كجمع الحديد والصلب والبتروكيماويات في محافظة البصرة، كبريت المشراق في محافظة نينوى، الفوسفات في محافظة الانبار، فضلاً عن العديد من المشاريع الصناعية الاخرى المتوقفة للقطاعين العام والخاص.

ثانياً: المقترحات:

- ١- من أخطر المشاكل الموقعية الان توقف الغالبية العظمى من المشاريع الصناعية، فمن الضروري جداً معالجة ذلك بتشغيل الصناعة عموماً لأنها رافداً أساسياً للاقتصاد الوطني.
- ٢- معالجة المساحات القليلة من الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتمليك المشاريع مساحات أخرى عند موقع المشروع أو في مواقع اخرى للتوسعات المستقبلية.
- ٣- معالجة حالات التركيز الصناعي والتشتت أيضاً ومحاولة الوصول إلى سياسة تركيز التشتت وتحقيق مبدأ العدالة والجدوى الاقتصادية للمشروع الصناعي مكانياً.
- ٤- ضرورة الموازنة قدر الامكان ما بين الموقع الامثل والافضل للمشروع الصناعي من أجل ديمومته واستمراره.

المصادر

١- الكتب والمراجع:

- ١- عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، مؤسسة دار الصفاء للطبع والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
- ٢- محمد أزهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، دار اليازوري، عمان الأردن، ٢٠١١.
- ٣- كامل كاظم الكناني، دراسات في نظرية الموقع الصناعي، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٣.

٢- الدراسات الاكاديمية:

- ١- فاضل محسن يوسف، الروابط الصناعية المكانية للمؤسسات الصناعية في بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- ٢- شروق نعيم جاسم محمد، الصناعة في ناحية الفحامة، دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٨.
- ٣- عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
- ٤- محمد يوسف حاجم، تحليل جغرافي للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيماوية في محافظة البصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات، ٢٠١٠.
- ٥- سامي أبو ظريفة، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني، الجلسة الثانية للمؤتمر الصناعي، جامعة النجاح، فلسطين.

٣- الدوائر والمؤسسات:

- ١- وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط والدراسات، شعبة المعلوماتية والإحصاء، (٢٠٢٠).
- ٢- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط ونظم المعلومات، خريطة العراق الإدارية، مقياس الرسم ١/١٠٠٠,٠٠٠، لعام ٢٠١٨.

٤- المقابلات الشخصية:

- ١- مقابلة شخصية مع المهندس مدير شعبة المعلوماتية والإحصاء، في وزارة الصناعة والمعادن، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢.

٥- الدراسة الميدانية:

٦- الانترنت:

- مقالة للمهندس محمد عبد الباقي على شبكة الانترنت: www.iraker.dk/index

الهوامش

- (١) الدكتور عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، مؤسسة دار الصفاء للطبع والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٨٩-٢٩٠.
- (٢) فاضل محسن يوسف، الروابط الصناعية المكانية للمؤسسات الصناعية في بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١١٧.
- (٣) مقالة للمهندس محمد عبد الباقي على شبكة الانترنت www.iraker.dk/index.
- (٤) محمد يوسف حاجم، تحليل جغرافي للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيمياوية في محافظة البصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات، ٢٠١٠، ص ١٠.
- (٥) محمد ازهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، دار اليازوري للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ١٠٣.
- (٦) كامل كاظم الكناني، دراسات في نظرية الموقع الصناعي، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٣، ص ٣٦.
- (٧) محمد يوسف حاجم، تحليل جغرافي للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيمياوية في محافظة البصرة، مصدر سابق، ص ٦.
- (٨) كامل كاظم الكناني، دراسات في نظرية الموقع الصناعي، مصدر سابق، ص ٥٢.
- (٩) محمد أزهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣.
- (١٠) شروق نعيم جاسم محمد، الصناعة في ناحية الفحامة (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- (١١) سامي ابو ظريفية، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، الجلسة الثانية للمؤتمر الصناعي، جامعة النجاح، فلسطين، ص ٤.
- (١٢) عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الاوسط من العراق، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٣٦.
- (١٣) محمد عبد الباقي، مصدر سابق، ص ٦.
- (*) الصناعات ليست حسب تصنيف ISIC انما حسب بيانات وزارة الصناعة والمعادن.
- (*) معلومات الباحث الميدانية عن محافظة بابل.